

Distr.: General
19 March 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي (الكامبيون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلايلي

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء

الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section,

.room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



الرجاء إعادة استعمال الورق

11-56983 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين

٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع) (Introduction) A/66/6،

A/66/6 (Sects. 1 and 2)، A/66/6 (Sect. 3)، Corr.1 و

A/66/6 (Sects. 4-7)، A/66/6 (Sect. 8)، Corr.1 و

A/66/6 (Sects. 9-12)، A/66/6 (Sect. 13)، Add.1 و

A/66/6 (Sects. 14 and 15)، A/66/6 (Sect. 16)،

A/66/6 (Sects. 17-19)، Corr.1 و A/66/6 (Sect. 20)،

A/66/6 (Sects. 21-25)، Corr.1 و A/66/6 (Sect. 26)،

A/66/6 (Sect. 27)، Corr.1 و A/66/6 (Sect. 28)،

A/66/6 (Sect. 29)، Corr.1 و A/66/6 (Sect. 29A)،

A/66/6 (Sects. 29B-E)، Corr.1 و A/66/6 (Sect. 29F)،

A/66/6 (Sect. 29G)، Corr.1 و A/66/6 (Sects. 30-37)،

A/66/6 (Income sects. 1-3)، A/66/7 و Corr.1 و

Add.5 و A/66/74، A/66/16 (chap. II, sect. A)،

A/66/82، A/66/84، A/66/85، A/66/180، A/66/315 و

Add.1 و Add.1/Corr.1 و A/66/348 و Add.1)

١ - السيد دوس سانتوس (البرازيل): أكد الدور

الاستراتيجي الذي تؤديه الميزانية العادية، التي ينبغي لها

أن تعكس التوازن بين الركائز الثلاث للمنظمة - وهي

السلام والأمن، وحقوق الإنسان، والتنمية. وقال إن وفده

لا يوافق على تمويل الأنشطة المضطلع بها من أجل السلام

والأمن عن طريق الأنصبة المقررة في حين تمويل أنشطة حقوق

الإنسان والتنمية عن طريق التبرعات.

٢ - ومضى قائلا إنه ينبغي تعزيز قدرة الأمانة العامة

وفعالياتها في مجال التنمية وينبغي تمويل حصة أكبر من أنشطة

التنمية عن طريق الميزانية العادية. وأعرب عن قلقه الشديد

بشأن التخفيضات التي يقترح إجراؤها تقريبا في جميع

أبواب الميزانية المتعلقة بالتنمية والتي كان قد تم تعزيزها

في عام ٢٠٠٩. وأعرب عن القلق بصورة خاصة إزاء الإلغاء

المقترح لوظائف في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

ومنطقة البحر الكاريبي.

٣ - وأردف قائلا إنه من دواعي القلق أن تمويل بعثات

سياسية خاصة عن طريق الميزانية العادية، لأنه كثيرا ما تؤدي

الضغوط السياسية لاتخاذ إجراءات أثناء حالات الأزمات إلى

اتخاذ تدابير سطحية تقوم على أساس تحليل غير كاف.

٤ - ومضى قائلا إنه في حين يقدر الجهود التي يبذلها

الأمين العام للتأكد من أن الأمانة العامة تعمل بمزيد

من الكفاءة والفعالية، فإنه يتفق مع اللجنة الاستشارية على

أن التخفيضات المقترحة في الميزانية لا تستند إلى تحليل متعمق

للبرامج وعلى أن تنفيذ الولايات الإنمائية سيعاني بصورة

خاصة من جراء ذلك.

٥ - السيد نيشيدا (اليابان): قال إنه ينبغي للميزانية

العادية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ أن تدعم الركائز

الثلاث للمنظمة وتنفيذ الأولويات الثماني التي حددتها الجمعية

العامة في قرارها ٢٠٦٢/٦٥. وفيما يجب توفير التمويل اللازم

لتنفيذ الولايات، ينبغي الاعتراف بأن الموارد محدودة، خاصة

عندما تواجه الدول الأعضاء صعوبات مالية. وبناء على ذلك

ينبغي أن تخصص هذه الموارد بطريقة متوازنة ومعقولة،

وينبغي وقف أو إرجاء الأنشطة التي لم تعد ذات أولوية.

٦ - وفي حين أكد الأمين العام مجددا على ضرورة

تحقيق المزيد بموارد أقل، أعرب عن الأمل في أن تعتمد اللجنة

ميزانية برنامجية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، بما في ذلك

الاحتياجات الإضافية من الموارد وإعادة تقدير التكاليف، تقل

بنسبة ٣ في المائة عن الميزانية الإجمالية لفترة السنتين الحالية.

والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والباب ١٨، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، أقل من مجموع النفقات المقدرة في إطار هذين البابين لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وتمثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا أولوية من أولويات الأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة ٢٤٤/٦٥، وينبغي لها أن تظل على رأس جدول أعمالها. وتتطلب التحديات التي تواجهها بلدان أفريقية بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية تعزيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا.

١١ - وأعرب عن ترحيب وفده بمضاعفة الميزانية العادية لمفوضية حقوق الإنسان، كما دعت إلى ذلك الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وينبغي أيضا توفير موارد إضافية لمجلس حقوق الإنسان للاضطلاع بمزيد من الأعمال بناء على النتائج التي تحققت.

١٢ - ورحب بالإجراءات التي اتخذت على مر السنين لتعزيز تعدد اللغات في الأمم المتحدة، وحث الأمين العام على اقتراح تدابير لمواجهة تقاعد أعداد كبيرة من المترجمين التحريريين والمترجمين الشفويين على مدى عدة سنوات قادمة.

١٣ - وأشار إلى أنه قد تم تخصيص ٠,٣ في المائة فقط من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ لحساب التنمية، ودعا إلى اقتراح طرائق جديدة لتمويل هذه المبادرة الهامة.

١٤ - السيد كيم سوك (جمهورية كوريا): رحب بتخفيض الميزانية البرنامجية المقترحة بنسبة ٣,٧ في المائة بالمقارنة مع مخطط الميزانية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وقال إن الميزانية العادية زادت من ٢,٦ بليون دولار في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٥,٤ بليون دولار في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. ولا يمكن تحمل هذه الزيادة خلال فترة تسودها أزمة اقتصادية ومالية.

٧ - وفي حين أعرب عن تقدير حكومته للجهود التي يبذلها الأمين العام لإنشاء فريق لإدارة التغيير والشروع في إجراء المزيد من الإصلاحات، قال إنه يلزم تقييم التقدم المحرز في المبادرات التي بدأت بالفعل، مثل نظام أوموجا لتخطيط موارد المؤسسة، قبل الاضطلاع بمبادرات جديدة.

٨ - السيد سريفاي (تايلند): أعرب عن القلق إزاء اقتراح تخفيض الميزانية البرنامجية المقترحة عن مخطط الميزانية المعتمد لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بنسبة ٣,٧ في المائة. وينبغي تخصيص موارد مالية كافية ويمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ جميع الولايات التي أقرتها الهيئات الحكومية الدولية؛ وينبغي للمنظمة بصفة خاصة أن تعزز دورها في التعاون الدولي من أجل التنمية. وينبغي ألا تتأثر أولويات الأمم المتحدة سلبا بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية؛ وينبغي تلبية احتياجات الاقتصادات الضعيفة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٩ - ومضى قائلا إن اللجان الإقليمية تؤدي دورا حاسما في هذا الجهد. وأشار إلى أن آسيا والمحيط الهادئ أسرع منطقة نموا في العالم، إلا أنه لا يزال يتعين بذل المزيد من الجهود لضمان التنمية المستدامة لسكانها البالغ عددهم ٤,١ بليون نسمة - والذين يشكلون ٦٠ في المائة من سكان العالم. وأعرب عن قلق وفده إزاء التخفيضات المقترحة في الميزانية المخصصة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وقال إنه يجب أن تحصل اللجنة على موارد مالية كافية.

١٠ - السيد ديبالو (السنغال): قال إن التوزيع المقترح للموارد على الركائز الثلاث للمنظمة يظهر عدم وجود توازن، على حساب أنشطة التنمية. وأعرب عن تأييد وفده لاقتراحات تعزيز مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). بيد أنه يشعر بالقلق لأن المبالغ المقترحة في إطار الباب ١٠، أقل البلدان نموا

والتفتيش والتحقيق في جميع وحدات منظومة الأمم المتحدة وينبغي زيادة شفافية عملية المشتريات من أجل زيادة إمكانية مشاركة بائعين من البلدان النامية والاقتصادات الناشئة فيها. وأخيراً، ينبغي تحسين طرق عمل الهيئات الحكومية الدولية، لا سيما فيما يتعلق بإشرافها على إدارة الموارد. وينبغي أن تقوم جميع الإصلاحات المذكورة على أساس تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن المسألة التي سيقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٤.

٢٠ - واستطرد قائلاً إنه من أجل زيادة مرونة منظومة الأمم المتحدة واتخاذ تدابير احتياطية لمواجهة حدوث أزمة جديدة في الميزانية، ينبغي للمنظمة أن يكون لها صوت في مجموعة العشرين، التي أصبحت المجموعة الفعلية التي توجه الإدارة المالية والاقتصادية الدولية. وقال إن هذه المجموعة ظلت تقدم دعماً كبيراً للتنمية بطرق منها: تعزيز قدرات المعونة التي تقدمها مؤسسات مالية دولية، وقد رعت، على سبيل المثال، مشاريع هياكل أساسية إقليمية تعزز خلق فرص العمل. وينبغي اتخاذ هذا النهج العملي نفسه في اعتماد الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، وذلك لضمان عدم خفض الوظائف، قبل كل شيء آخر.

٢١ - السيد رين يشينغ (الصين): قال إنه ينبغي تحقيق الاستقرار في تمويل الأمم المتحدة لضمان التنفيذ الفعال لجميع أنشطتها البرنامجية. وينبغي توزيع الموارد بشكل منصف على جميع المجالات ذات الأولوية، بما في ذلك التنمية، وينبغي دعم اللجان الاقتصادية الإقليمية بقوة.

٢٢ - وأردف قائلاً إنه ينبغي للأمانة العامة أن تضع نصب الأعين أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية فرضت قيوداً على القدرات المالية للدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية، وينبغي تعزيز كفاءة استخدام الموارد عن طريق اتخاذ تدابير مثل إجراء إصلاح إداري. وينبغي تخصيص حصة أكبر

١٥ - وأردف قائلاً أن ممارسة إعادة تقدير التكاليف لتعديل الميزانية حسب معدلات التضخم وتقلبات أسعار الصرف لا توفر أي حافز للسعي إلى زيادة الكفاءة وينبغي إعادة دراستها. وينبغي للمنظمة بذل الجهود لاستيعاب هذه التقلبات، شأنها في ذلك شأن الحكومات الوطنية. وينبغي للجمعية العامة أن تنظر أيضاً في السماح بالاستخدام المحدود لصندوق الطوارئ للتصدي للتقلبات المفرطة.

١٦ - ومضى قائلاً إنه ينبغي إضفاء الطابع المؤسسي على السلطة التقديرية المحدودة في الميزانية الممنوحة للأمين العام على أساس تجريبي للاستجابة لحالات الطوارئ. وينبغي للجنة أن تناقش توحيد ملازم الميزانية وتوفير موارد مالية منفصلة للبعثات السياسية الخاصة.

١٧ - وأعرب عن تأييد وفده للجهود المبذولة لتعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي ستؤدي إلى زيادة الكفاءة والفعالية وتعزز المساءلة. وسيؤدي تحقيق التكامل في إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى خفض تكاليف التشغيل من جراء إنهاء تجزئة القدرات والتداخل في الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٨ - السيد بمبا (كوت ديفوار): قال إن الأزمة الاقتصادية العالمية قد أدت إلى حدوث انكماش هائل في المالية العامة في كثير من الدول. وفي حين أن للأمم المتحدة دوراً كبيراً في مساعدة الدول الأعضاء على التصدي لهذه الحالة، يلزم أولاً ضمان استقرار الموارد البشرية والمالية والمادية للمنظمة كي تظل قادرة على تنفيذ ولاياتها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يلزم إصلاح عملية الميزانية نفسها.

١٩ - ومضى قائلاً إن من شأن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن يعزز الشفافية في إدارة الموارد ويساعد على تطوير ثقافة المساءلة التي دعت إليها الجمعية العامة في قرارها ٢٥٩/٦٤. وينبغي تعزيز مهام التقييم

٢٦ - وأعرب عن ترحيبه بتفهم الأمين العام للعوائق المالية التي تواجهها الدول الأعضاء. إلا أنه في أوقات الأزمات، فإنه من الأكثر أهمية دائما الاستثمار في الأمم المتحدة حتى يكون لديها القدرة على إنحاز ولاياتها. وينبغي أن يكون لدى الدول الأعضاء الثقة أيضا في أنها تحصل على أفضل قيمة لقاء أموالها. وأوضح أن المهم ليس هو كم ما يمكن تخفيضه من الميزانية، وإنما ما إذا كانت الميزانية المعتمدة تدعم الإصلاح وتحيي المنظمة بشكل أفضل لمواجهة التحديات الراهنة والمقبلة.

٢٧ - واستطرد قائلا إن استعمال شكل محسّن للميزانية المقترحة سيؤدي إلى وثيقة عمل أفضل تتيح إجراء استعراض عام أكثر شفافية. وينبغي تحسين الميزنة القائمة على النتائج. وأعرب عن تأييد وفده للأولوية الممنوحة في الميزانية المقترحة لمهام الإشراف والرقابة.

٢٨ - السيد بانكين (الاتحاد الروسي): كرر تأكيد موقف وفده القائل بأن المنظمة يجب أن تتبع سياسة تتسم بالمسؤولية في الميزانية وأن تتعامل في حدود الوسائل المتاحة لها. وأشار إلى أن حكومته تبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد في ميزانيتها وتتوقع من الأمم المتحدة أن تحذو حذوها. وقال إن الزيادات المطردة في الميزانية التي حدثت في الماضي لا يمكن أن تستمر، إلا أنه يلزم أيضا اتباع نهج متوازن في الميزنة من أجل تمكين المنظمة من الاضطلاع بولاياتها.

٢٩ - ومضى قائلا إن الميزانية البرنامجية المقترحة البالغة ٥,١٦٩ بليون دولار لا تمثل الرقم النهائي، حيث إنها لا تعكس اعتمادات إعادة تقدير التكاليف والنفقات الإضافية التي يمكن إدراجها في الميزانية المقترحة. وأعرب عن القلق البالغ الذي يساور وفده، لا سيما في وقت يشوبه هبوط اقتصادي عام، من أن مستوى الميزانية المقترحة للفترة

من الوفورات التي تتحقق للأنشطة المتصلة بالتنمية. وينبغي فرض الانضباط في الميزانية بصرامة وتحسين الميزنة على أساس النتائج. وينبغي بذل قصارى الجهود لتجنب تجزئة الميزنة عن طريق إدراج جميع الاحتياجات من الموارد في الميزانية المقترحة. وسيؤدي تحسين إدارة الموارد إلى تحسين الكفاءة وتقليل الموارد المهدرة.

٢٣ - ومضى قائلا إنه ينبغي أن تتواءم الاحتياجات العملية مع الموارد المتاحة. وعلى الرغم من أن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ تقل بنسبة ٣,٧ في المائة عن مخطط الميزانية المعتمد، لم يتم بعد إدراج العديد من البنود الإضافية فيها. وأعرب عن الأمل في أن تتوصل اللجنة، عن طريق مداولاتها، إلى مستوى معقول للميزانية يكفل تحقيق الكفاءة والمساءلة في حين يضمن توفير موارد كافية كي تنفذ المنظمة البرامج التي صدرت ولايات بها.

٢٤ - السيد ويتلاند (النرويج): قال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن يكون لديها القدرة على التعامل مع الحالات غير المتوقعة وينبغي أيضا أن توقف الأنشطة التي لم تعد ذات أهمية أساسية أو البرامج التي لم تسفر عن النتائج المتوقعة.

٢٥ - وأضاف قائلا إنه ينبغي للجنة الخامسة أن تقدم المشورة والرقابة الاستراتيجية في مسائل الميزانية وأن تتجنب الخوض في التفاصيل الدقيقة للإدارة. وينبغي لها أن تساعد الأمين العام في الوصول إلى أهدافه الإصلاحية وأن تتيح للأمانة العامة قدرا كافيا من حرية التصرف كي تدير مواردها بكفاءة. وينبغي إعطاء الإدارة المزيد من المرونة، لا أن تقلل المرونة المتاحة لها، وينبغي أن تُحاسب على النتائج المتحققة. وسيؤدي اتباع نهج إزاء الميزانية ذي منحى قائم على النتائج بدلا من أن يكون قائما على المدخلات إلى تقوية المنظمة.

حد عيد: ينبغي للمنظمة أن تستفيد بشكل أكبر من الخبرات المتاحة داخلها.

٣٢ - وقال إن وفده سوف يسعى لكبح جماح الزيادات غير المبررة في النفقات، وتعزيز الانضباط في الميزانية وتحسين شكل الميزانية. إلا أنه لا ينبغي أن تؤثر أي تدابير للاقتصاد أو لتغيير الشكل على الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة الأساسية، بما في ذلك تعدد اللغات، وتنفيذ الولايات القائمة والدور المحوري للهيئات الحكومية الدولية في وضع الأولويات.

٣٣ - السيد أكرم (باكستان): قال إن وفده يشاطر الآخرين شواغلهم بشأن تخفيض الميزانية بنسبة ٣ في المائة الذي فرض على مديري البرامج، خوفاً من أن يؤدي اتباع نهج تعسفي أو عشوائي في إجراء تخفيض للميزانية إلى تهديد مصالح البلدان النامية وتفاقم مشاكلها الاجتماعية - الاقتصادية. وقال إنه في وقت تسوده أزمة اقتصادية ومالية، ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور أكبر في مساعدة الشرائح الأكثر فقراً من سكان العالم. وبالتالي، ينبغي تعديل الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ كي تعزز الأنشطة المتعلقة بالتنمية.

٣٤ - وأشار إلى أن اختلال التوازن بشكل دائم بين الأنصبة المقررة والتبرعات هو أمر يبعث على القلق أيضاً. وقال إن الباب ٢٤، حقوق الإنسان، من الميزانية البرنامجية المقترحة، على سبيل المثال، يقترح تخصيص موارد عادية تبلغ ١٤٧ مليون دولار، في حين يتوقع أن تصل الموارد الخارجة عن الميزانية إلى ضعف هذا المبلغ تقريباً؛ وبالمثل فإنه ثمة ٣٤٤ وظيفة تدرج تحت هذا الباب ممولة من الميزانية العادية، في مقابل ٧٦٥ وظيفة ممولة من الموارد الخارجة عن الميزانية. وأشار إلى أن الإفراط في الاعتماد على الموارد الخارجة عن ميزانية يضر بتنفيذ الولايات المقررة. وقال إن الصلاحية المخولة للأمين العام بنقل الموارد البشرية والمالية لا ينبغي

٢٠١٢-٢٠١٣ قد يتجاوز المبلغ الإجمالي لفترة السنتين الحالية. وأعرب عن اختلافه مع احتجاج الأمانة العامة بأن معظم الموارد المطلوبة ناشئة عن قرارات الجمعية العامة؛ فقد نجمت هذه الموارد في الواقع، إلى حد بعيد، عن مبادرات للإصلاح لم توافق عليها الدول الأعضاء بالإجماع. وأشار إلى أن الموارد الإضافية المقرر طلبها من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان يمكن إدراجها في الميزانية المقترحة، على سبيل المثال، ولم يستند نطاق هذه الموارد إلى أي ولاية مباشرة صادرة عن الجمعية. وأشار إلى أن وفده يشاطر اللجنة الاستشارية قلقها من عدم توفر المعلومات الكافية بشأن الوفورات المتوقعة من مبادرات الإصلاح، مما يقوض مجرد فكرة تحسين الكفاءة من أساسها، وهي ما تسعى هذه الإصلاحات لتحقيقه.

٣٥ - واستطرد قائلاً إن عرض ميزانية مقترحة مجزأة، مع تقديم طلبات للحصول على موارد إضافية في وقت لاحق، قد جعل من الصعب على الدول الأعضاء أن تخطط لنفقاتها أو أن تحدد أولويات مالية. وينبغي ألا يدخر الأمين العام وسعاً لتجنب هذه التجزئة في وضع الميزانية. وينبغي إيلاء الأولوية للالتزام بالقواعد والإجراءات المالية التي حددتها الجمعية العامة، وينبغي أن تتواءم مواعيد تقديم اقتراحات بمبادرات جديدة مع دورة الميزانية.

٣٦ - وأردف قائلاً إنه ينبغي للمسائل المتعلقة بالموارد البشرية أن تحظى باهتمام خاص. وأعرب عن انشغاله بشأن المقترحات التي تنادي بتقليل عدد موظفي فئة الخدمات العامة وزيادة عدد الوظائف الجديدة في الفئة الفنية والفئات العليا، لا سيما في رتبتي ف-٣ و ف-٤. وقال إنه ينبغي التركيز أكثر على دور الموظفين الفنيين المبتدئين في الأمانة العامة. وعلاوة على ذلك، فإن التخفيض المقترح في النفقات المخصصة للاستشاريين الخارجيين كان متواضعاً إلى

استخدامها للنيل من الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، فإنه ينبغي للموارد الخارجة عن الميزانية أن تخضع لذات المستوى من الرقابة المفروض على الموارد العادية كي يتسنى للجمعية العامة أن ترصد النتائج والآثار وأوجه التحسن ذات الصلة في إنجاز البرامج.

٣٥ - وأعرب عن رغبة وفده في الحصول على ما يستجد في الجهود المبذولة في مفوضية حقوق الإنسان من أجل التصدي لأوجه الضعف التي حددها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره بشأن كفاءة تنفيذ ولاية مفوضية حقوق الإنسان (A/64/203). وأعرب أيضا عن رغبته في أن يتلقى معلومات بشأن الفوائد المزمعة من تعزيز مكتب مفوضية حقوق الإنسان في نيويورك.

٣٦ - السيد بن مهدي (الجزائر): قال إن الموارد الواردة في الميزانية البرنامجية من شأنها أن تمكن الأمم المتحدة من لاضطلاع بولاياتها بفعالية وكفاءة. وقال إنه في حين يؤيد وفده تدابير الانضباط والكفاءة في الميزانية التي تهدف إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، يساوره القلق من أن تخفيضها تعسفا بنسبة ٣ في المائة كما هو مطلوب من مديري البرامج قد يؤثر تأثيرا سلبيا على تنفيذ الولايات والبرامج المقررة.

٣٧ - وقال إن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ تؤدي إلى استمرار النقص المنتظم في تمويل الأنشطة الإنمائية بالرغم من الإرادة التي أظهرتها الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٦٠ بشأن تعزيز ركيزة التنمية هذه. وقال إنه من المشروع توقع رؤية أحكام هذا القرار تنعكس في الميزانية البرنامجية المقترحة: إلا أنه بدلا من ذلك، تقلصت الموارد المخصصة للتعاون الدولي من أجل التنمية بنسبة ٠,٤ في المائة، وانخفضت الموارد المخصصة للتعاون الإقليمي من أجل التنمية بنسبة ١,٩ في المائة، في حين لم يتجاوز

حساب التنمية ٠,٥ في المائة من الميزانية الإجمالية. وأشار إلى أنه يبدو مرة أخرى أن التنمية لا تمثل أولوية للأمانة العامة.

٣٨ - وأشار إلى أن التخفيض الكبير للموارد المخصصة للقضاء على الاستعمار سيؤثر على الأنشطة المتعلقة بالعقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. وينبغي أن تُمنح اللجان الإقليمية الموارد التي تحتاج إليها من أجل الاضطلاع بولاياتها الأساسية دون الاعتماد على الموارد الخارجة عن ميزانية.

٣٩ - وقال إن الترتيبات الحالية لدمج مهام مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية يؤثر سلبا على عمل مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا. وقال إنه ينبغي شغل منصب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا على وجه السرعة.

٤٠ - السيد الزيد (الكويت): قال إنه ينبغي للميزانية المقترحة أن تكون أكثر شفافية ولكي تعكس الأولويات التي قررتها الجمعية العامة. وأشار إلى أنه ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لمتطلبات البلدان النامية، التي تتطلع إلى الأمم المتحدة لدعم برامجها الإنمائية. وينبغي مراعاة دور اللجان الإقليمية في هذا المجال.

٤١ - وأضاف قائلا إن هناك ارتباطا وثيقا بين تنفيذ البرامج والأنشطة الواردة في الميزانية البرنامجية والموارد المطلوبة لتنفيذ هذه الأهداف. وينبغي للدول الأعضاء أن تسدد متأخراتها بالكامل وأن تلتزم بدفع أنصبتها المقررة في الوقت المحدد وبدون شروط، حتى تستطيع المنظمة تنفيذ وإنجاز الأهداف والأنشطة الموكلة إليها بكل كفاءة.

٤٢ - وأشار إلى ضرورة الاستمرار في الإصلاح الإداري من أجل تعزيز المنظمة. وأعرب عن دعم حكومته بقوة لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل للوظائف والاهتمام بالدول غير الممثلة اهتماما خاصا في هذا المجال.

مسؤولية أن تخضع للمساءلة، ليس فقط بشأن الاضطلاع بولايتها، وإنما أيضا للاستخدام الكفء والفعال لمواردها؛ لذا ينبغي أن تتوقع إجراء فحص دقيق لطلبها للموارد ولأدائها في استخدام هذه الموارد.

٤٦ - السيد ليون جونساليس (كوبا): قال إن الميزانية هي وسيلة لترجمة الولايات التي أقرتها الهيئات الحكومية الدولية إلى إجراءات، وذلك بعد مفاوضات متأنية في كثير من الأحيان، ولا تزال هي أكثر الطرق وضوحا لكفالة أن تظل المنظمة مستودع منظومة العلاقات المتعددة الأطراف.

٤٧ - واستدرك قائلا إنه مع ذلك، تعكس الميزانية المقترحة حاليا الاحتلال المستمر منذ فترة طويلة في التوازن بين أولويات المنظمة. فمنذ سنوات، تعرضت المساعدة المقدمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للتآكل. وقال إن التخفيض المقترح لميزانية فترة السنتين المقبلة بنسبة ٣ في المائة بشكل شامل يؤكد فقط توقعات وفده بأن ركيزة التنمية ستكون الضحية الأولى لقرار تعسفي المراد به ترضية الأقسام الأكثر رجعية من بعض البرلمانات الوطنية

٤٨ - وقال إن الحالة تتضح من المقترح الوارد في الفقرة ٧٥ من تقرير اللجنة الاستشارية بإلغاء ٣٨ وظيفة تشملها أبواب الميزانية كان قد سبق تعزيزها عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٠/٦٣ بشأن الأنشطة المتصلة بالتنمية. وفضلا عن ذلك، تُصنف ٢٠ وظيفة من أصل الوظائف البالغ مجموعها ٣٤ وظيفة المقترح إلغاؤها في جميع أبواب الميزانية في ثلاثة من اللجان الإقليمية. واسترسل قائلا إن أسوأ ما في الأمر هو أن العديد من الوظائف المقترح إلغاؤها ليست شاغرة في الوقت الحالي. وقال إنه يستهدف تخفيض الموارد المدرجة في الباب ١٠ من الميزانية، المتصل بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول

٤٣ - السيد ليم بون هون (سنغافورة): قال إن الأمم المتحدة لا تزال أفضل ضامن للعمل بشأن السلام والأمن، والتنمية، والعديد من المسائل الأخرى: ويجب أن تكفل الدول الأعضاء أن تتمكن الأمم المتحدة من إنجاز جميع ولاياتها. وقال إنه من أجل تحقيق ذلك، يجب على الدول الأعضاء أن تقر بما هو مطلوب منها من استثمارات وأن تتجنب ألا تنشغل بالأولويات والاهتمامات القصيرة الأجل. وقد استفادت سنغافورة نفسها من المساعدة الإنمائية في الماضي، وهي تدرك ما يمكن أن يحققه من خير. وأشار إلى أن الكثير من الأعمال الإنمائية تمول من الموارد الخارجة عن الميزانية: إلا أنه يجب القيام بالمزيد من خلال الميزانية البرنامجية من أجل تقديم المساعدة إلى الفقراء وعلى وجه الخصوص من أجل التصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٤ - وقال إنه في حين ظل تمويل الأنشطة المتصلة بالتنمية غير كاف، تزايدت ميزانيات البعثات السياسية الخاصة - التي حدد مجلس الأمن ولايتها - على مدى العقد الماضي لما مجموعه نحو ١,٢ بليون دولار، أو خمس الميزانية البرنامجية. وهذا النمو غير المتناسب قد أعطى انطبعا خاطئا بأن الميزانية العادية للمنظمة قد خرجت عن نطاق السيطرة. وقال إنه مما لا يستقيم أن تباحك اللجنة في المبالغ الصغيرة نسبيا المخصصة للأنشطة الإنمائية بينما يتوقع منها في كثير من الأحيان أن تعتمد بسرعة ودون الكثير من النقاش الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة. وأعرب عن تطلع وفده بناء على ذلك إلى مناقشة نتائج استعراض ترتيبات الدعم والتمويل للبعثات السياسية الخاصة الذي طلبته الجمعية العامة في القرار ٢٥٩/٦٥.

٤٥ - وقال إن الدول الأعضاء مسؤولة عن توفير الموارد اللازمة للأمم المتحدة. وأشار إلى أن المنظمة بدورها عليها

٥٢ - السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا): قال إنه، في ما يتعلق بالأنشطة التي تركز على قارة أفريقيا، يتعين على المنظمة أن توائم برامجها مع مجالات الأولوية المواضيعية الستة الواردة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والناجمة عن ترشيد أهداف هذه الشراكة من طرف الاتحاد الأفريقي. وأشار إلى أن وفده يريد بصورة خاصة التشديد على أن وظيفة المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، كما تنص عليه قرارات الجمعية العامة السابقة، لا ينبغي إلغاؤها أو دمجها مع أي وظيفة أخرى، وأنه يتعين شغلها في أقرب وقت ووفقا للأحكام النازمة للتوظيف في الأمم المتحدة.

٥٣ - وذكر أنه، في ما يتعلق بالموارد، يقر وفده بأن المنظمة تواجه تحديات لزيادة الكفاءة وتحقيق المزيد من النتائج بموارد أقل. ومع ذلك، أعرب عن قلقه إزاء التخفيض المقترح في توظيف الموظفين المبتدئين من الفئة الفنية ونتائج هذه الخطوة على الأنشطة المتصلة بالتنمية، وإزاء الاختلال الحاصل في رصد موارد المنظمة، التي يعمل ما يفوق ٩٠ في المائة منها الأنشطة المتصلة بالسلام والأمن وحقوق الإنسان، وذلك على حساب الأنشطة المتصلة بالتنمية. وقال إن وفده يدعو الأمين العام إلى وضع خطة واضحة لمعالجة هذا الاختلال.

٥٤ - السيد داتووي (نيجيريا): قال إن الميزانية توفر الوسائل لتنفيذ ولايات المنظمة. وأضاف قائلا إن موارد الميزانية وتوزيعها يحددان مدى إمكانية إنجاز الأهداف المقررة في مواجهة الأولويات المتنافسة والتحديات. وينبغي لميزانية فترة السنتين المقبلة أن تعكس التركيز الاستراتيجي للمنظمة في الفترة المعنية على المجالات ذات الأهمية، ومنها الركائز الثلاث المتمثلة في السلام والأمن، والتنمية، وحقوق الإنسان. وإيماننا من وفده، بضرورة توزيع الموارد بشكل متوازن، يعرب عن قلقه إزاء الاتجاه الحالي المتمثل في تخصيص موارد للسلام والأمن أكثر مما يخصص للتنمية.

الجزرية الصغيرة النامية، بنسبة ١٠ في المائة قياسا إلى الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١.

٤٩ - وأضاف قائلا إنه في حين يستهدف إجراء أعلى التخفيضات في أبواب الميزانية المخصصة لفئات البلدان النامية الأكثر احتياجا لمساعدة المنظمة، تجري زيادة كبيرة للاعتمادات المدرجة في أبواب أخرى تقل بكثير معدلات تنفيذها للموارد. فالبعثات السياسية الخاصة تستأثر بحوالي ربع موارد المنظمة، ومن المستحيل التكهن بتكلفتها في فترة السنتين المقبلة.

٥٠ - وأشار أيضا إلى أن الدول القوية تفرض أعباء مالية على الدول التي تفرض المشاركة في مغامراتها العسكرية أو اعتناق نظرياتها التدخلية، حيث تسعى إلى الحصول على أرباح لشركاتها المتعددة الجنسيات وتجمعاتها العسكرية - الصناعية والتحكم في الموارد الطبيعية للدول التي تغزوها أو تعرضها للقصف بالقنابل بلا رحمة. وأردف موضحا أن هذا التفكير يُفرض من خلال الأطر المنطقية للبعثات السياسية الخاصة، دونما نقاش حق أو شفاف أو ديمقراطي داخل الجمعية العامة. ويتعين على الأمانة العامة ألا تسمح بالساس بمبادئ الميثاق بهذا الشكل.

٥١ - وأشار إلى أن من يتذرعون بالأزمة الناجمة عن الفوضى التي لحقت بأنظمتهم المالية لترير اقتراح إجراء تخفيضات تعسفية في الميزانية يصمتون، بصورة مثيرة للاستغراب، عن أن ٦٠ في المائة من الأموال المتاحة للمنظمة في فترة السنتين المقبلة ستكون موارد خارجة عن الميزانية. وأكد أن وفده لا يشك في النوايا الحسنة لبعض المانحين، ولكن يرى أن الموارد الخارجة عن الميزانية تستخدم كوسيلة مؤلمة لفرض جداول أعمال معينة. ويلزم وضع إطار للحكومة يكفل تدبير هذه الموارد بشفافية وحياد.

٥٥ - وشدد على أن الدول الأعضاء التي أدت أكبر دور في الأزمة المالية العالمية هي تلك التي تدعو بقوة لإجراء تخفيضات في الميزانية والانضباط المالي. وصدق هذه الدعوة وموضوعيتها باتا مرييان بسبب تركيز التخفيضات المقترحة على البرامج التي تستفيد منها الدول النامية. ومن شأن تخفيض الموارد أن يعوق السعي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مما يفسح المجال لاستئراء الفقر والجوع والأمراض عبر العالم، وبخاصة في أفريقيا، بينما لا زالت المشاريع التي تفتك بالأرواح والمرتبطة بالدول التي تناصر إجراء التخفيضات، تتلقى التمويل. وأشار إلى أن وفده ربما يكون أكثر تقبلا لدعوات إقرار وفورات في التكاليف لو كانت تركز على تعدد الأطراف والإنصاف الحقيقيين بدل أن يكون أساسها الظلم والمعايير المزدوجة.

٥٦ - ولاحظ أن توجهه من جانب واحد لتخفيض مخصصات البرامج في الميزانية العادية بنسبة ٣ في المائة لا يحظى بتأييد أي ولاية تشريعية حكومية دولية. فلغة الميزانية المستخدمة لتبرير التخفيضات تخفي أثرها المحتمل على البرامج التي تهدف إلى التخفيف من بؤس البشر. وأضاف قائلا إن مزاعم حدوث زيادة مطردة في ميزانية المنظمة خلال السنوات الأخيرة لا تقارن بالثروات الهائلة التي حققتها في الفترة نفسها الدول الأعضاء التي تروم اليوم التنصل من مسؤولياتها.

٥٧ - ومضى قائلا إن مبادرات الإصلاح التي اقترحتها الأمانة العامة وأقرتها الجمعية العامة لا ينبغي أن تُستعمل كوسيلة خفيفة للنيل من الولايات التي اعتمدتها الجمعية العامة ذاتها، وبخاصة بالنسبة للمشاريع الإنمائية ذات الأولوية، أو لحث الأمانة العامة على اتخاذ إجراءات لا تدعمها قرارات. فلا بد أن تتجلى أعلى معايير المساءلة والشفافية في أداء مهام الأمانة العامة؛ ولا بد أن تُنفذ، على

٥٨ - وأردف قائلا إن البلدان النامية والنساء لا يأخذون نصيبهم من وظائف الأمانة العامة للأمم المتحدة، وإن تنفيذ توصيات إلغاء الوظائف يُحوّر لصالح بعض مجموعات المصالح. وإن أي تجاهل لسياسة شمول التوظيف أو التعيين للجميع يجب أن يُنظر إليه على أنه مخالف لميثاق الأمم المتحدة. فمثل هذه الممارسات تضر بالتعددية والاتساق. ويتعين اتخاذ خطوات عاجلة لكفالة التوزيع الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين. وأشار في هذا الصدد إلى أن مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا قد أنشئ في عام ٢٠٠٣ وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٧، وقال إنه ينبغي للأمين العام شغل هذه الوظيفة، امتثالا لقرارات الجمعية العامة ٢٣٦/٦٢ و ٢٦٠/٦٣ و ٢٤٣/٦٤ و ٥٤٤/٦٥.

٥٩ - وأضاف قائلا إن رغبة المنظمة في الاستفادة من تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتضح من مبادرات مثل إدخال المعايير الحاسوبية الدولية للقطاع العام ونظامي إدارة المؤتمرات وإدارة شؤون الموظفين. وأعرب عن تأييد وفده لمقترح مجموعة الـ ٧٧ والصين جعل البث الشبكي الحي للجلسات الرسمية للجنة الخامسة ممارسة منتظمة، بدل أن تُجرى بشكل انتقائي نزولا عند رغبة مجموعات المصالح القوية، وأعرب عن رغبة وفده في معرفة آثار هذا التجديد من حيث التكلفة، إن وجدت.

ويدعو إلى إشراك مكتب خدمات الدعم المركزية في هذه المسائل. وأضاف قائلاً إنه يتعين إيلاء الأولوية لشواغل البلدان النامية التي هي في صميم اهتمام جميع المؤتمرات والقمم التي عقدتها الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي إعطاء هذه البلدان نصيباً أكبر في عملية المشتريات، كوسيلة من وسائل زيادة ناتجها المحلي الإجمالي.

٦٤ - السيدة كين (وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية): أعربت عن رغبتها في تقديم رد أولي على التعليقات على عملية الميزانية والبعثات السياسية الخاصة والإضافات إلى الميزانية، وعلى أساس فهم أنه سيقدم المزيد من التفاصيل خلال المشاورات غير الرسمية.

٦٥ - وأضافت قائلة إن عملية الميزانية تخضع لمطالبات المشاورة الحكومية الدولية وصنع القرارات، وللنظام المالي والقواعد المالية للمنظمة. واسترسلت موضحة أن العمل المُفضي إلى إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة يبدأ مبكراً، لكنه يلزم دائماً إدخال تعديلات عليها، نظراً لأن الظروف الأصلية لا تظل دون تغيير. ولعل حجم وطبيعة المعلومات المالية المتاحة للجنة، التي لا تشمل ملازم الميزانية الكبيرة أصلاً وحسب، وإنما تشمل أيضاً تقارير عن قضايا محددة عادة تقدمها الأمانة العامة بناء على طلب الدول الأعضاء، يعرقلان اتخاذ القرارات بشأن التوجه المستصوب اتباعه ونتائج عملية إعداد الميزانية، بدل أن يساعدانها. ومضت قائلة إن الجميع اتفقوا على ضرورة تحسين هذه العملية للسماح للجمعية العامة بإجراء استعراض عام أفضل للاحتياجات من الموارد، وإجراء مناقشة موجهة استراتيجياً أكثر، واتخاذ قرارات أكثر تحديداً بشأن استخدام الموارد المالية على أساس النتائج. ولهذا الغرض، سيعاد إحياء الأفكار المتصلة بعملية الميزانية التي بدأت في عام ٢٠٠٩.

تصميم المفهوم حسب حاجيات هذه الدول، فستصبح في وضع يحرمها من مزايا كثيرة. وأردف موضحاً أنه يتعين تفادي التغيير في مخصصات الميزانية مما قد يحرم تلك الدول، فجأة، من قدرتها على المشاركة في النقاش الحكومي الدولي.

٦١ - وقال، في ما يتعلق بالتمويل الموثوق، إن وفده يشدد على الحاجة إلى توفير الموارد اللازمة لتثبيت أقدام هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما يمكنها من السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة وكفالة حصول النساء والفتيات على التعليم. وأشار إلى أنه باعتبار أن لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام تواجه صعوبات بسبب عدم كفاية المخصصات من الميزانية العادية، مما يزيد من خطر خسارة المكاسب التي تحققت من عمليات حفظ السلام، فينبغي أن يؤخذ بتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن الإعارات والموارد الخارجة عن الميزانية التي لا يمكن التنبؤ بها للجنة بناء السلام.

٦٢ - السيد الوافي (المملكة العربية السعودية): قال إن جهود الأمين العام لاقتراح ميزانية برنامجية تأخذ في الاعتبار القيود المالية التي تفرض على الدول الأعضاء وتمزج بين التقشف والفعالية أمر إيجابي. واستدرك قائلاً إلا أن وفد بلده يعبر عن قلقه من أن خفض الميزانية قد يؤثر سلباً على الوفاء بالولايات التي أقرتها الدول الأعضاء، وبخاصة في ما يتصل بالدول النامية غير المسؤولة عن الأزمة الاقتصادية الحالية. وقال إن الوفد يؤيد آراء اللجنة الاستشارية بشأن الحاجة إلى استخدام الميزانية على أساس النتائج وتحسين كفاءة الإدارة والمساءلة بشكل أكبر.

٦٣ - وفي ما يتعلق بمجالات محددة من النفقات، أعرب عن ارتياح وفده للالتزام بتعزيز موارد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. واستأنف قائلاً إن الوفد يؤيد الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظراً لأهميتها في عمل المنظمة،

٦٦ - وأردفت قائلة إن الأمانة العامة استجابت لطلب الدول الأعضاء استعراض ترتيبات تمويل البعثات السياسية الخاصة ودعمها (A/66/340)، مما يعكس ليس فقط الزيادة الكبيرة في حصة هذه الترتيبات في الميزانية العادية وإنما أيضا الحاجة إلى معالجة عدم وجود موارد مالية محددة للدعم، وهو مفهوم لم يكن يثير الاهتمام في السابق. وأضافت قائلة إن البعثات السياسية الخاصة تضطلع بدور حيوي ومنقذ للأرواح وغالبا ما يتم ذلك في ظروف صعبة، وتتصدى لشواغل لم تكن موجودة بالنسبة للمجتمع الدولي منذ عقد أو عقدين في السابق. وأشارت إلى أنه ستقدم ميزانيات منفردة لكل بعثة من هذه البعثات لكي تنظر فيها اللجنة.

٦٧ - وشددت على أن الزيادة في الميزانية العادية لا تُعزى فقط للبعثات السياسية الخاصة؛ إذ أن هناك سببين إضافيين لها يتمثلان في التضخم وضعف دولار الولايات المتحدة. وأردفت قائلة إنه نظرا لاحتساب جدول الأنصبة المقررة بالدولار، انعكس معدل تضخم بلغ ٣ في المائة مباشرة في شكل احتياجات إضافية من الموارد تتجاوز ٨٠٠ مليون دولار على مدى فترة عشر سنوات.

٦٨ - وأضافت قائلة إنه خلال السنوات العديدة الماضية، استكملت الأمانة العامة تقييمها الكمي للاحتياجات من الموارد في مخطط الميزانية بتنبؤات بشأن الحالة المالية المتوقعة. وقد تمت إضافة ما يقرب من ٢٣ مليون دولار نتيجة استعراض فترة السنتين لنظام إقامة العدل، والاعتمادات المخصصة لمكتب الأخلاقيات، وخدمات الوساطة ومكتب أمين المظالم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخطة الاستراتيجية لحفظ التراث، والآثار الإدارية والمالية لعمل الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. أما عن كيفية تلبية هذه الاحتياجات من الموارد، فتلك مسألة يعود اتخاذ القرار فيها إلى الجمعية العامة، مع مراعاة أنه إذا كانت الاحتياجات من الموارد البشرية تمثل ٧٠ في المائة

٦٩ - السيدة كزار (المراقبة المالية): قالت إنها أحاطت علما بعناية بتعليقات أعضاء اللجنة على المسائل المتعلقة بالميزانية. وأعربت عن رأيها القائل بضرورة إيلاء الأولوية للاتفاق على ميزانية برنامجية تتيح للمنظمة أن تضطلع بولاياتها. وذكرت بأن اللجنة ستناقش في مرحلة لاحقة تقرير أداء الميزانية المقبل، مشفوعا بمعلومات مفصلة بشأن إعادة تقدير التكاليف، ومقترحات الميزانية للبعثات السياسية الخاصة للسنة الأولى من فترة السنتين القادمة، وتخفيف مخاطر أسعار الصرف والتضخم.

٧٠ - السيد كيلايلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن هدف اللجنة الاستشارية هو تقديم توصيات، وتقع مسؤولية اتخاذ القرارات المناسبة على اللجنة الخامسة وحدها. وأضاف قائلاً إنه يجد تشجيعا في رد الفعل الإيجابي على تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة (A/66/7). واستدرك قائلاً إن التقرير لا يعكس بالضرورة الحالة التي تنتج عن الإضافات التي لم يُعلن عنها بعد.

٧١ - السيد تورسيلا (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن جميع الحكومات وقطاعات الأعمال تواجه مشكلة الميزانية الثابتة والظروف المتغيرة. ولاحظ أن قسما كبيرا من التكاليف الثابتة له صلة بالموارد البشرية، وأشار إلى أن عدد الوظائف ما هو إلا جزء من الصورة العامة، والخيارات المتاحة لتحقيق وفورات في التكاليف يفوق نطاقها تخفيض عدد الوظائف أو تقليص أنشطة برنامجية. وأضاف قائلاً إن التفكير ينبغي أن ينصب على الكيفية التي يمكن بها للمنظمة الاضطلاع بتكلفة معقولة بالتزاماتها تجاه موظفيها، المصدر الرئيسي للنفقات. وأعرب عن رغبته في هذا الصدد

الالتزامات غير الممولة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، رغم أن الأمانة العامة كانت قد اقترحت حلا لذلك عام ٢٠٠٩. ومع استخدام المنظمة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يجب أن تدرج هذه الالتزامات في القائمة.

٧٤ - السيدة باور (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): قالت إنه يجب أن تسعى جميع المنظمات للاضطلاع بولايتها على أفضل وجه ممكن من خلال مواصلة التحسين والابتكار. وعلى أساس ذلك، طلبت إلى الأمانة العامة توفير معلومات محدثة، في أسرع وقت ممكن، عن الجهود التي بذلتها من أجل رفع فعالية التكاليف منذ تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة، وتبيان أثرها على مستوى المخصصات المطلوبة. وقالت في هذا الصدد إنها تود معرفة كيف تخطط الأمانة العامة لخفض اللجوء إلى الإضافات في المستقبل، وما هي الخطوات طويلة الأجل التي ستأخذها لتطوير الهيكل الأمثل لدرجات موظفي الأمانة العامة، وسبب عدم تقديم تحديد مفصل للإصلاحات وما يرتبط بها من تحسين الميزانية والكفاءة على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٦٤.

٧٥ - السيد أو كوشي (اليابان): قال إنه قد طلب إلى الأمين العام بالفعل تقديم تقرير عن الخطوات التي يمكن اتخاذها لمواجهة التضخم وتقلبات أسعار الصرف. وأضاف قائلاً: أماننا وقت قصير، رغم أن هذه القضايا كان يتم تناولها بشكل اعتيادي في تقارير أداء الميزانية. وعليه فإنه يود طلب إعداد تقرير منفصل في وقت قريب عن ممارسة إعادة تقدير التكاليف.

٧٦ - السيدة كين (وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية): قالت إنه منذ أن تقلدت مهام منصبها، اتخذت إجراءات بالفعل لتقليص استخدام الإضافات. واستدركت قائلة إن الأحداث تتجاوز دائما الخطط الأولية. وكمثال على ذلك، في حين قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٣/٦٤، إنشاء

في أن يعرف على وجه التحديد التكلفة السنوية لتأمين الرعاية الصحية للموظفين. وقال إن المعلومات التي يبحث عنها يتعذر العثور عليها بسهولة في الوثائق التي قدمتها الأمانة العامة، وإن الأمانة العامة لم تقدم تلك المعلومات استجابة لاستفسارات مباشرة بشأنها. وتسائل أيضا عن الجهة المسؤولة في المنظمة عن إدارة تكاليف الرعاية الصحية، والطريقة التي تُدار بها عملية تقديم عروض تغطيتها والتاريخ الذي ستجرى فيه العملية المقبلة.

٧٢ - السيدة كين (وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية): قالت إنها رغم عدم قدرتها على أن ترد فورا على الأسئلة المحددة التي طرحها ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها تستطيع التعليق على مسألة تكاليف الموظفين. وأضافت قائلة إنه ينبغي استذكار أن هذه التكاليف تتضمن مجموعة عناصر الأجر التي يحصل عليها موظفو المنظمة، وهي لا تشمل الرواتب فحسب، بل تشمل أيضا استحقاقات وبدلات مرتبطة بها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالنقل إلى أحد مراكز العمل أو بين مراكز العمل، والتعليم، والرعاية الصحية. كما أن التعويضات التي يحصل عليها الموظفون من محكمة المنازعات ومحكمة الاستئناف تحمل أيضا على تكاليف الموظفين.

٧٣ - وأضافت قائلة إن التأمين يغطي عددا من الأخطار التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة، بما فيها الأفعال الكيدية والوفاة أثناء الخدمة والإعاقة والمرض. وتشكل دائرة التأمين/المدفوعات جزءا من شعبة الحسابات التابعة لمكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات، تحت مسؤولية المراقب المالي. وفيما يخص الرعاية الصحية، ما كان يقدم في الحقيقة، لم يكن التأمين، بل مجموعة موارد ينظمها مدير خارجي. فإذا زاد استخدام هذه الموارد ارتفعت كذلك الأقساط. وذكرت بأن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل بيئة عالية التكلفة فيما يخص الرعاية الصحية. وفي هذا الصدد، ما زال على الجمعية العامة أن تتخذ قرارا بشأن كيفية تغطية

- ٨٠ - وقالت إن التفاصيل عن الأسئلة المتعلقة بهيكل درجات موظفي المنظمة ستُقدم في وقت لاحق.
- ٨١ - السيد كومبرباتش (كوبا): قال إن النقاش الحالي يتناول على غير العادة مسائل تناقش عادة في المشاورات غير الرسمية؛ وعليه فإنه من المفهوم أن لا تتوافر فوراً لدى الأمانة العامة جميع المعلومات المطلوبة. ومع ذلك، كان النقاش مفيداً. ويجب توسيع نطاق مبادرة البث الشبكي للجلسات التي تحظى بالترحيب لتشمل الجلسات الرسمية المتبقية للجنة، بل وأن تشمل جميع اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة.
- ٨٢ - وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة، أعرب عن رغبته في معرفة المعايير التي استُخدمت لتحديد هدف إجراء تخفيض شامل نسبته ٣ في المائة، وما إذا كان قد تم تحديد الأثر الكمي للتخفيضات الكبيرة في عدد الموظفين والاستحقاقات التي يبدو أنها حصلت على دعم عدد من الوفود.
- ٨٣ - السيد روزالس دياز (نيكاراغوا): قال إن الميزانية البرنامجية المقترحة تقوم على أساس ولايات تُكلف بها المنظمة، في معظم الحالات من الجمعية العامة. ويجب تحليل الاقتراح من وجهة نظر مالية، ولكن أيضاً مطابقته مع قرارات الدول الأعضاء. وأعرب عن استغراب وفده من الطريقة المرنة التي تم بها تفسير هذه الولايات، وأبرز مثال على ذلك القيام، على ما يبدو، بإلغاء قرار تعزيز ركيزة التنمية الذي أُخذ قبل ثلاث سنوات فقط. وقال إن وفده يلاحظ المعيار المزدوج في استهداف التخفيضات التي أمر بها الأمين العام، إذ أُجريت على بعض أبواب الميزانية تخفيضات كبيرة، بينما حصلت أبواب أخرى على زيادات كبيرة. وينبغي للأمانة العامة توضيح هذه القرارات. وعند الرد على الأسئلة المتعلقة بالملاك الوظيفي، ينبغي للأمانة العامة تقديم التفاصيل الكاملة عن التوزيع الجغرافي للوظائف في جميع
- وظيفة مخصصة للمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، لم يُشفع هذا القرار بموافقة على الدعم المالي المطلوب. وبما أنه لم يكن من المناسب توفير موظفين من الملاك الحالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أو برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، نشأت الحاجة إلى موارد إضافية.
- ٧٧ - وبخصوص الإضافات المرتبطة بنظام إقامة العدالة، ذكّرت بأنه كان يعتبر أنه من الأفضل استعراض النظام بعد سنتين وليس بعد سنة واحدة فقط. وأردفت قائلة إن الأمين العام استطاع تقديم توصيات إلى الجمعية العامة باستخدام المعلومات عن حجم القضايا في النظام وتجربة العمل به. أما القرار بشأن كيفية المضي قدماً، فستتخذه الجمعية العامة.
- ٧٨ - وفيما يتعلق بالنتائج الملموسة لتدابير الإصلاح، قالت إن الأمانة العامة استجابت لمشاعر القلق لدى الدول الأعضاء من خلال تنفيذ عدد من المبادرات، أُنجزت كلها في إطار الموارد القائمة. وتضمنت هذه المبادرات افتتاح البوابة الإلكترونية للمساهمات التي أنهت التقرير الضخم الذي يطبع كل شهر بهذا الخصوص، وأداة الرصد الإلكترونية "عين على الموارد البشرية" (HR Insight) التي منحت الوفود معلومات ديمغرافية عن ملاك الموظفين في الأمانة العامة، وصممت نظام مسائلة بموجب قرار الجمعية العامة ٦٤/٢٥٩.
- ٧٩ - وفيما يخص مواجهة تقلبات أسعار الصرف، قالت إن الأسعار المستخدمة مبنية على أساس السوابق التاريخية مع افتراض توقعات فيما يخص الاتجاهات المرجحة فيما بعد. وأضافت قائلة إن التوقعات بحكم طبيعتها قد لا تكون صحيحة، وقد كانت غير صحيحة بالفعل في بعض الأحيان. ويمكن للأمانة العامة أن تلجأ إلى ممارسات بديلة، كالتحوط المالي للعملة أو شراء العملات مقدماً، لكن لا توجد استراتيجية غير محفوفة بالمخاطر، ويجب على الجمعية العامة أن تتخذ قراراً بشأن النهج الذي ينبغي اتبعه.

ناقصا. وكان من المتوقع أن يقلص توسيع برنامج الموظفين الفنيين الشباب هذه الفجوة، إلا أنه ينبغي تذكّر أن تكلفة هذه العملية زادت إجمالي مجموع تكاليف الموظفين.

٨٦ - وقالت إن عددا من الممثلين طعن في فكرة أن مستوى الميزانية السابقة يحدد نقطة البداية لكل ميزانية. وزادت الحالة تعقيدا عندما تم تقسيم الميزانية إلى أجزاء متعددة. وأعربت عن أملها في أن يساعد الحوار مع الدول الأعضاء في الوصول إلى نظرة شاملة أوضح عن استخدام الموارد والنتائج المرجو تحقيقها.

مسائل أخرى

٨٧ - الرئيس: قال، وهو يعود إلى مسألة الترتيب الذي ينبغي أن يحتله المراقب عن الاتحاد الأوروبي في قائمة المتكلمين، إن هذه المسألة ينبغي أن تُسوى بالنسبة لجميع اللجان الرئيسية، وليس للجنة الخامسة فقط. وبناء على ذلك، يُرجى التماس الحصول على توجيهات في هذا الشأن من رئيس الجمعية العامة والأشخاص ذوي الصلة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

الرتب لكي يتسنى للوفد أن يرى بوضوح الاختلالات التي ظلت قائمة منذ فترة طويلة.

٨٤ - السيدة كين (وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية): قالت إنه بما أن الحالة الاقتصادية والمالية في العالم أثرت على موارد المنظمة، طلب الأمين العام إلى كبار المديرين السعي من أجل زيادة الكفاءة. ولم يرق ذلك إلى إنفاذ تخفيض شامل نظرا لوجود اختلافات في حجم ومهام الإدارات والوحدات. فبعضها استطاع أن يغير أساليبه وإحداث أثر كبير، كما هو الحال في زيادة التوزيع الإلكتروني للوثائق. كما أن التخفيضات في الميزانية لم تكن تعسفية: لقد لجأ جميع كبار المديرين الذين طُلب منهم دراسة ميزانياتهم لاحتمال تحقيق وفورات إلى مبادراتهم الخاصة للاستجابة لذلك من خلال تقديم اقتراحات أُحيلت إلى المراقب المالي الذي أحالها بدوره إلى الأمين العام.

٨٥ - وفيما يخص أحور الموظفين والجوانب الأخرى من مجموعة عناصر الأجر، قالت إنه ينبغي عدم نسيان أن معظم هؤلاء من المغتربين، وأن لجنة الخدمة المدنية الدولية وضعت معايير على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ويجب الرجوع إليها بصدد أي تغييرات تُقترح. أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، فذكرت أن الدول الأعضاء يمكنها الحصول على المعلومات بالدخول مباشرة إلى قاعدة بيانات نظام HR Insight. واستدركت قائلة إن الإصلاحات في الموارد البشرية ومواءمة شروط الخدمة التي أُجريت في الماضي القريب قد غيرت ملامح الصورة. فقبل هذه الإصلاحات، كان إذا تم توظيف موظف في وظيفة تخضع للتوزيع الجغرافي، تظل هذه الصفة ملازمة للموظف إلى أجل غير مسمى. وقررت الجمعية العامة فيما بعد أن يُسجل الموظف بهذه الصفة فقط في المدة التي يتقلد أو تتقلد فيها مهام هذه الوظيفة الخاضعة للتوزيع الجغرافي. وكنتيجة لذلك، ارتفع عدد الدول الأعضاء غير الممثلة أو الممثلة تمثيلا